## اسعار الفواكه والخضر

| | |
|---|---|
| الطماطة | ١٠٠٠ |
| الخيار | ١٠٠٠ |
| الباذنجان | ١٢٥٠ |
| البطاطا | ١٠٠٠ |
| البصل | ١٠٠٠ |
| قرنابيط | ١٥٠٠ |
| اللهانة | ١٢٥٠ |
| الشلغم | ٥٠٠ |
| الشوندر | ٥٠٠ |
| الخس | ١٥٠٠ |
| البرتقال | ١٢٥٠ |
| الموز | ١٥٠٠ |
| التفاح الاحمر و الاصفر | ١٥٠٠ |
| الليمون | ١٢٥٠ |

## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٢٩٠ | ١٣٠٠ |
| اليورو | ١٦٥٠ | ١٦٧٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٣٥٠ | ٢٣٧٥ |
| الدينار الاردني | ١٩٠٠ | ١٩٢٥ |
| الدرهم الاماراتي | ٣٧٠ | ٣٨٠ |
| الريال السعودي | ٣٢٠ | ٣٣٠ |
| الليرة السورية | ٢٢ | ٢٣ |

في لقاء مع اللجنة الزراعية بمجلس النواب:

# العاملون في صناعة الدواجن يطالبون بدعم الدولة

"في اللقاء الذي عقدته اللجنة الزراعية في مجلس النواب مع عدد من ممثلي الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالقطاع الزراعي او تلك التي لها صلات بعمل ذلك القطاع، لمناقشة واقع صناعة الدواجن المتردي تحديدا.. دعا السيد رئيس اللجنة الزراعية في مجلس النواب، الى معالجة الاخفاقات الحادة في مشاريع الدواجن،"

بغداد / محمد شريف ابو ميسم

عبر ايجاد حلول عملية لاعادة الامور الى حالها في هذا القطاع الذي تعرضت طاقاته الانتاجية الى تراجعات كبيرة جراء مجموعة من العوامل والمعوقات استعرضها المشاركون في الندوة من خلال مداخلاتهم التي اشارت الى ان مايقارب ٩٥٪ من عدد الحقول المشيدة سواء كانت حقولاً لانتاج بيض المائدة او لانتاج لحوم الدواجن قد تم شطبها من ارض الواقع، بفعل تداعيات سنوات الحصار وما اعقبها من حرب، وقد حاول المشاركون من خلال طروحاتهم، ايجاد الحلول للنهوض بهذا القطاع مجددا، لما له من أهمية بالغة مرتبطة بالامن الغذائي اولا، وبالواقع الاقتصادي المتردي ثانيا، حيث تعد المعالجة العملية لهذا القطاع اقرب الى التحقيق والنجاح بمعزل عن القطاعات الزراعية الاخرى التي تحتاج الى ستراتيجيات علمية طويلة الامد، لتخطي العثرات .. اذ طالب السيد ممثل وزارة الزراعة بتدخل اكبر للدولة في حماية ورعاية قطاع تربية الدواجن، مؤكدا ان مثل هذه الحماية والرعاية لن تتقاطع مع التحول باتجاه اقتصاد السوق، لانها يمكن ان تلغى تدريجيا اعتمادا على التطور الحاصل في هذه الصناعة، ليصبح دور الدولة فيما بعد دورا رقابيا، وطالب برفع جميع الضرائب على مشاريع منتجات الدواجن، الى ان يستطيع انتاج هذه المشاريع، ويحقق القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة، واضاف قائلا ان من الضروري تشكيل هيئة وطنية للدواجن ترتبط بمجلس الوزراء ووضع مواصفات دقيقة لجميع منشآت الدواجن واعادة النظر في الشروط الصحية المعتمدة، في اعادة تأسيس معامل العلف، وكذلك رفع الكفاءات التقنية لمربي الدواجن .. وانتقد السيد ممثل وزارة الزراعة سياسة الاستيراد المفتوح التي ساهمت في هذه الاخفاقات، ولم يستثن انحفاض نسبة العلف المنتج، وعدم نجاح الدولة في معالجة الاخفاقات في الاساليب الصحية المعتمدة في هذا القطاع، وصعوبة الحصول على الوقود جراء الازمات المتواصلة .. ثم تحدث الدكتور لطيف راجي عضو اللجنة الزراعية في مجلس النواب، عن امكانية فتح مشاريع جديدة ودور الدولة في دعم ذلك التوجه، بينما اشار الدكتور سعد عبد الحسين التدريسي في كلية الزراعة، الى خلل في التوجه العام للدولة في هذا الاتجاه، مشيرا الى اهمية هذا القطاع وماينتجه .. اذ يعد بيض المائدة أحد المقاييس المعتمدة في قياس التطور لدى الشعوب .. بينما تساءل احد المنتجين قائلا : لماذا لايستطيع المنتج العراقي ان يخوض التنافس مع المنتج الأجنبي ؟ .. واضاف: يجب ان نبحث عن الاسباب، ونحدد الاخطاء التي وقعنا بها، اما بالنسبة للدعم فيجب ان يكون على وفق مرحلة معينة، ويجب ان يكون المنتج على علم بذلك، لان الدعم لايمكن ان يقدم باستمرار، ولكن ماذا عن نوعية الدعم ؟ فهل سيكون الدعم بمواد رديئة على حساب النوعية ؟ وماذا عن دور المصرف الزراعي ؟ ولماذا لا يقدم القروض التنموية للمنتجين دون المطالبة بتقديم الضمانات المبالغ بها، فمن المفروض ان يكون المشروع ذاته ضمانا للقرض .. بينما استعرض المهندس الزراعي نضال سالم سعيد وهو من منتجي الدواجن، ما لحق به من اضرار جراء التغيرات والتداعيات التي حصلت في البلد، وطالب بالدعم .. ثم تحدث ممثل المصرف الزراعي التنموي قائلا: يسعى المصرف الزراعي التنموي الى ممارسة دوره الحقيقي في دعم وتنمية القطاع الزراعي الذي يعاني اخفاقات واختلالات كبيرة، جراء ما ألم بهذا القطاع من تداعيات اصابت مفاصله الرئيسية المتعلقة بعوامل الانتاج الاساسية، منذ عقود خلت .. واذا كان رأس المال هو المفصل الرئيسي في اية عملية انتاجية، فان المصرف الزراعي الذي يقوم بمهمة التمويل من خلال الية الاقراض، يعد بمثابة النافذة التي يطل من خلالها راس المال التنموي، من اجل الدفع باتجاه يسهم في تعزيز الامن الغذائي لهذا البلد، هذا المصرف مازال يعمل براسمال قدره (٦٠٠٠٠٠٠٠) ستمائة مليون دينار، اذ تعتمد فعاليات المصرف الحالية على استثمار ودائع الجمهور من اجل تقديم القروض المتعلقة بشقي العمل الزراعي (الحيواني والنباتي) .. اذا علمنا ان المصرف الزراعي شأنه شأن المصارف الحكومية الاخرى يسعى وبناءا على توجهات البنك المركزي، للمساهمة في معالجة الحالة التضخمية التي يعانيها الاقتصاد العراقي عبر استقطاب الكتلة النقدية، من خلال رفع نسبة الفائدة الممنوحة على حساب التوفير والودائع الى معدل ١٠٪ من قيمة تلك الودائع .. وهنا فان اشكالية منح القروض التنموية، وبنسبة فائدة منخفضة بغية دعم المزارعين والمستثمرين الزراعيين تتقاطع مع الواقع المالي للمصرف .. وبالتالي فان تفعيل الدور التنموي للمصرف يقتضي قبل كل شيء زيادة رأسمال المصرف.

واضاف قائلا : اكد بعض المتحدثين، ان مايقارب ٩٥٪ من عدد الحقول المشيدة، سواء كانت حقولاً لانتاج بيض المائدة او لانتاج لحوم الدواجن، قد تم شطبها من ارض الواقع بفعل تداعيات سنوات الحصار وما أعقبها من حرب .. لذا فاننا نوصي بدعم المصرف لتقديم قروض طويلة الاجل، من اجل (انشاء الحقول وتشغيلها) اذ ان صندوق صغار الفلاحين الذي تبنته وزارة الزراعة والذي كانت نافذته المصرف الزراعي، لم يكن يشتمل منح القروض للانشاء واقتصر على الاقراض في هذا الجانب على تشغيل الحقول المقامة.

وفي ضوء المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العراقي باتجاه التحول من اقتصاد الدولة الاوامري الى اقتصاد السوق، وفي ظل التبشير الذي تتبناه وسائل الاعلام، باحتمال خصخصة القطاع المالي، فاننا نوصي مسبقا بتحديد كون المصرف الزراعي مؤسسة مالية تنموية مدعومة من الدولة، هدفها الاول والاخير دعم وتنمية القطاع الزراعي الذي يحتاج الى ستراتيجية علمية طويلة الامد لتخطي العثرات الكبيرة التي اصابت هذا القطاع وجعلت من ارض السواد سوقا للمنتجات الزراعية المستوردة ... ثم تحدث ممثل وزارة النفط قائلا: ان حصة الغاز السائل التي تمنح لمربي الدواجن والمنتجين من اجل توفير وسائل التدفئة للحقول، يقوم البعض من المنتجين ببيعها في السوق السوداء ليجنوا من خلالها ارباحا كبيرة على حساب عملهم وانتاجهم، اذ اكتفى البعض بهذه الارباح وغادر منطقة العمل الحقيقية .. ثم تحدث عدد من ممثلي وزارة الزراعة وممثل وزارة الكهرباء وعدد من الحضور قبل ان يطلب رئيس الندوة من بعض المتداخلين تدوين ملاحظاتهم ومعالجاتهم، واعدا بتجديد اللقاء من اجل تحقيق الحلول العملية.

# شركة إماراتية تدرس التنقيب عن النفط في جنوب العراق

بغداد / كريم السوداني

اكد مصدر نفطي رفيع المستوى في وزارة النفط (للمدى) ان لجنة متخصصة في مجال التنقيب اجتمعت في العاصمة الاردنية الاسبوع الماضي مع شركة الهلال للبترول الاماراتية لوضع اللمسات الاخيرة على دراسة مشتركة لمنطقة تنقيب نفطي في جنوبي العراق

واضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه ان شركة الهلال للبترول ملتزمة بقوة بالعراق وصناعته النفطية على المدى الطويل وإن منطقة التنقيب التي ستدرسها تقع بالقرب من الحدود مع الكويت ومدينة البصرة الجنوبية.

وافاد المصدر ان شركة الهلال اجرت دراسات على مناطق اخرى في العراق كما وضعت خطة لتنمية حقل نفط (ارطاوي العملاق) في جنوبي العراق الذي تقدر طاقته الانتاجية بما لا يقل عن ٢٠٠ الف برميل يوميا مشيرا الى ان اللقاءات تأتي منذ وقع الجانبان اتفاقية تعاون فني في أيلول ٢٠٠٥,

والجدير ذكره ان مجلس الوزراء اقر في شباط الماضي ٢٠٠٧مسودة قانون للنفط تهدف الى جذب استثمارات أجنبية بمليارات الدولارات لتعزيز انتاج النفط في العراق. ولا يزال القانون بانتظار موافقة البرلمان وأجرت شركات دولية كثيرة دراسات على حقول النفط والغاز العراقية وأجرت برامج تدريب للمسؤولين العراقيين من اجل الفوز بحصص في حقول النفط العراقية.

# وزارة الموارد المائية تعقد ندوة لتطوير المشتريات والمخازن

بغداد / المدى

عقدت وزارة الموارد المائية ندوة لمناقشة إمكانية تطوير ومكننة عمل المشتريات والمخازن من خلال الاستفادة من منظومة الانترنت وعمل بوابة يتم من خلالها التعامل مع الموردين المعتمدين لدى الوزارة للإعلان عن المناقصات وتشكيل لجنة مركزية في مقر الوزارة لتجميع احتياجات تشكيلات الوزارة والإعلان عنها بصورة جماعية لتعم الفائدة للوزارة والموردين من خلال عدم تكرار المشتريات ومنا قلة المواد الفائضة في مخازن معينة الى الدوائر التي تحتاجها فعليا وسرعة انجاز معاملات الشراء واختصار (الكادر) إضافة الى تحقيق الشفافية في التعامل مع الموردين وتحقيق العدالة مما يحقق تقدما ومواكبة التطور الهائل في مجال الاتصالات في العالم وهو من ضمن خطة الوزارة للتحول إلى الإدارة الالكترونية.

كما قدم عدد من منتسبي الوزارة الذين شاركوا في ملتقى ورشة عمل تطوير المشتريات والمخازن المقامة في القاهرة شرحاً عن تجارب الدول العربية في هذا المجال وأمكانية الاستفادة منها وخاصة في جمهورية مصر العربية.

وحضر الندوة عدد من المديرين العامين وممثلون عن دوائر الوزارة.

في ردود أفعال متباينة

# مواطنو بابل : ضرورة اشراك الشعب في مناقشة مسودة قانون النفط والغاز

بابل / مكتب المدى

أثارت مسودة قانون النفط والغاز ردود فعل واسعة بين الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لما ينطوي عليه هذا القانون من ملاحظات مهمة وخطرة بالقدر الذي تبدو فيه إمكانات تطوير الثروة النفطية. لذا استطلعت المدى آراء ثلاث شخصيات معنية بالاقتصاد الوطني، وكان أولهما الأستاذ مكي محمد ردام الباحث والخبير الاقتصادي الذي قال :-

يحاول القائمون المكلفون بإعداد هذا القانون بتقديم منجز جديد وسريع للشعب العراقي ولاعتبارات سياسية أكثر من المتطلبات الاقتصادية القائمة على دراسة الواقع الاقتصادي العراقي وربط القطاع النفطي. وايراداته المتدفقة بالتنمية المستدامة والتي تعني بأبسط صورها توظيف النسبة الاقتصادية من عوائد بيع النفط في القطاع الاستثماري للقطاعات الإنتاجية –الصناعية والزراعية. والتي تراجعت خلال السنوات الأخيرة لمستويات متدنية. ولم تنجح الموازنات التي أعلنت بعد التغيير لتصحيح واقع الاقتصاد. بإعادة الحياة لقطاعاته المنتجة عبر تخصيص نسبة بلغت ١٥٪ لعام ٢٠٠٦ و١٨٪ لعام ٢٠٠٧ من الميزانية العامة وللعوائد النفطية وكيفية التصرف بها بين الاطراف المعنية بالشأن العراقي لقد قدمت طروحات تميل إلى مغازلة الأغلبية المسحوقة بتقديم نسب من الإيرادات تخص العوائد تتراوح بين ١٠-٣٠٪ تبلغ بحسب سعر صرف ٢٠٠٦ قرابة ١٢ مليار دولار وتوزيعها على السكان بشكل دفوعات نقدية وهي بالتالي سوف تستبعد نسباً مهمة من العوائد للقيام بدورها في بناء متطلبات التنمية واكمال البناء التحتاني للقطاعات الاقتصادية والخدمية التي تتراجع الى حوالي ٢٠ درجة تحت الصفر. اذن المطلوب التأني بدراسة قانون النفط والغاز وإشراك القوى المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الاقتصادية والقانونية الوطنية في حلقات دراسية متخصصة على نطاق واسع. قبل الإقدام على إصدار ومصادقة مثل هذا القانون الذي يكون القاعدة الأساسية للتطور في المستقبل الاقتصادي السياسي الاجتماعي للبلد وشدد الاقتصادي الأستاذ هادي القريشي على ضرورة توفر ظروف طبيعية في العراق واستقرار للوضع الأمني لقوات الاحتلال التي سيكون لها تأثير في إقرار القانون. كما أن العراق يتمتع بقدرة بشرية وفنية متقدمة جداً ولا حاجة لنا بالشركات الأجنبية التي سنفتح لها الباب الواسع من اجل العودة ثانية الى العراق كما ان السعي للحصول على المزيد من المال لاغراض التنمية والتطوير مسألة مشروعة ، لكن المراقب يدرك جيدا ان المتوفر من الإيرادات ليس بالإمكان استثمارها ، كما ارى –مازال الكلام للأستاذ القريشي –بان دور مجلس النواب محدود جدا وينحصر في عملية تصديق ، او رفض القانون في حين يتمتع مجلس الوزراء بجميع الصلاحيات المتعلقة بإبرام العقود.

وقال السيد صلاح بهية مدير مركز تطوير الاقتصاد الوطني/ بابل: اعتقد بان القانون ينطوي على جوانب ايجابية، وأخرى سلبية بالإمكان معالجتها وضرورة إشراك كل الشعب بمناقشة المسودة لان ما سيتمخض عن هذه المسودة هو ربط العراق ومستقبله مع شركات غادرتنا مكرهة.

وأضاف السيد بهية اعتقد بان القانون سيحرر القطاع النفطي من الحلقة (الوطنية) التي مارست مزايدات كثيرة بعد سيطرة الفئات الحزبية. إضافة إلى ضرورة إشراك القوى السياسية والكفاءات بمناقشة هذا الأمر وعدم الاكتفاء بالحدود الضيقة وكما أجد ضرورة نشر مسودة القانون في الصحافة وإقامة ندوات ومؤتمرات يشارك بها العراقيون وخبراء عرب أيضا.

# مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السابع والتسعين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق٤/٤/٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

| التفاصيل | |
|---|---|
| عدد المصارف المساهمة في المزاد | ١٨ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار | ١٢٧٢ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار/ دولار | |
| المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار | ٩٠,٤٧٠,٠٠٠ |
| المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار | ٣١٠,٠٠٠ |
| مجموع عروض الشراء – دولار | |
| مجموع عروض البيع – دولار | |

١- علما ان :-
أ – سعر البيع للحوالات (١٢٧١) دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٢٨٣) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ(١٢,٣٧٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٧٨,١٠٠,٠٠٠)دولار.